

اعتصام آلاف العمال بـ 3 محافظات يشعل مصانع السكر: أرباح متاخرة وأجور تحت الحد الأدنى وتجاهل حكومي فاضح



السبت 10 يناير 2026 10:20 م

اندلعت،اليوم السبت، موجة احتجاجات واسعة داخل مواقع العمل بمصانع شركة السكر والصناعات التكاملية، شملت مصانع إدفو بأسوان، ودشنا ونجر حمامي وقوص بقنا، والمعدات والتكرير وفينوس وقطاع النقل بمعجم الحوامدية في الجيزة، في اعتراض مفتوح يعبر عن غضب متراكم لآلاف العمال، بعد سنوات من تدني الأجور، وتأخير صرف الأرباح السنوية، وعدم تثبيت العمالة المؤقتة، وتجاهل المطالب التي رُفعت ماراً دون استجابة.

الاعتصام جاء، نتيجة مباشرة لاستمرار الإدارة والحكومة في إدارة ظهورها لطالبي أساسية تعس الحياة اليومية للعاملين، وسط أوضاع معيشية خانقة وارتفاع غير مسبوق في الأسعار، بينما لا يزال عدد كبير من عمال الشركة لا يصل دخلهم الشهري إلى الحد الأدنى للأجور البالغ 7 آلاف جنيه.

تجمع آلاف العمال المحتجين في ساحات المصانع، ورفضوا محاولات مسؤولي الإداراة تهدئتهم بالكلام أو الوعود، مؤكدين أنهم لن يغادروا موقع العمل إلا بعد تنفيذ المطالب كاملة وبشكل واضح، وليس عبر مسكنات مؤقتة أو اجتماعات شكيلية.

مطالب واضحة وأجور لا تكفي الحد الأدنى للحياة

بحسب أحد العمال بمجمع سكر الحوامدية، زار النائب مراد أبو الذهب، عضو مجلس النواب عن دائرة أبو النمرس والحوامدية، المجمع واستمع لطالبي العمال، وتسلم مذكرة رسمية لتقديمها إلى وزير التموين ورئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية لكن العمال، كما يقول المصدر، رفضوا أي مقترن لإنتهاء الاعتصام دون موافقة مكتوبة وواضحة على جميع المطالب.

وأوضح عامل ثانٍ بسكر دشنا لـ«المنصة» أن العمال شكلوا لجنة منظمة للاحتجاجات تضم ممثلين من جميع المصانع المشاركة، وصاغت اللجنة قائمة مطالب موحدة دعت الجميع للاتفاق حولها وعدم التراجع عنها أنسنة أي تفاوض.

وتشمل المطالب، وفق ما أكدته العامل الذي طلب عدم نشر اسمه:

- تطبيق الحد الأدنى للأجور بأثر رجعي.
- رفع نسبة الحافز الشهري إلى 350%.
- زيادة الأرباح السنوية إلى 60 شهرياً.
- زيد بدل الوجبة إلى 1800 جنيه.
- رفع البدل النقدي إلى 1500 جنيه.
- ضم علاوتي 2017 و2018.
- تثبيت العمالة المؤقتة.

- إجراء تسوية شاملة للحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة

- عودة مساهمة الشركة في علاج أسر العاملين بنسبة 50% من تكلفة الكشف والعلاج دون حد أقصى، كما كان معمولاً به سابقاً

هذه المطالبات، وفق العمال، ليست جديدة، بل تكررت خلال احتجاجات سابقة، لكن الإدارة والحكومة تعاملنا معها بسياسة التسويف والمماطلة، حتى وصلت الأمور إلى هذه اللحظة من الانفجار الجماعي

أرباح مؤجلة وضغوط أمنية وتجارب سابقة من القمع

عامل آخر يذكر إدفو أكد لـ المنصة أن الشرارة العباشرة للاحتجاجات الحالية كانت تأخير صرف الأرباح السنوية حتى الآن، رغم انتهاء السنة المالية، إلى جانب تجاهل كامل لمطالب رفعت خلال احتجاجات العام الماضي ولم ينفذ منها شيء

وأضاف: "رافضين يعتقدوا اجتماع الجمعية العمومية لشركة السكر والصناعات التكاملية، وكل ما نتكلم عن الأرباح يقولونا روحوا لوزير التموين أو رئيس القابضة".

وعقب اندلاع الاعتصام، أعلنت الصفحة الرسمية لشركة السكر والصناعات التكاملية على فيسبوك عن انعقاد الجمعية العمومية يومي السبت والأحد 17 و 18 يناير الجاري، وهي خطوة اعتبرها العمال محاولة واضحة لامتصاص الغضب وإنهاء الاعتصام دون ضمانات حقيقة

عاملة بمصنع فينيوس داخل مجمع سكر الدوامدية كشفت لـ المنصة أن المصنعين يضم عدداً كبيراً من العاملات والعامل بنظام اليومية، ورغم المطالبات المتكررة بتدرير عقود عمل رسمية، لم تلّى هذه المطالب أي استجابة، ما يضع هؤلاء في حالة انعدام أمان وظيفي دائم

العمال استدعوا أيضًا تجاربهم السابقة، حيث شهدت مصانع الشركة خلال شهر أغسطس وسبتمبر من العام الماضي موجة احتجاجات واسعة استمرت أكثر من 3 أسابيع، بدأت في مصانع إدفو وكوم أمبو بأسوان، ثم امتدت إلى أرمنت بالأقصر، دشنا بقنا، ومصنع المعدات بمجمع الدوامدية

لكن تلك الاحتجاجات انتهت، بحسب العمال، بعد ضغوط مباشرة من الإدارة والأمن، دون تحقيق مطالبهم، ما جعل الأزمة تترافق حتى انفجرت من جديد وبصورة أوسع

شركة عريقة وعمال تحت خط الفقر

تأسست شركة السكر والصناعات التكاملية عام 1956، وتعد من أكبر الكيانات الصناعية في هذا القطاع، وتتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وتمتلك ثمانية مصانع للسكر في صعيد مصر:

أبو قرقاص، جرجا، نجع حمادي، دشنا، قوص، أرمانت، إدفو، كوم أمبو، إلى جانب مجمع الدوامدية الصناعي

ورغم هذا التاريخ الطويل والدور الاستراتيجي في صناعة ديوية، يعيش عمال الشركة أوضاعاً معيشية صعبة، برواتب متذبذبة لا تصل في كثير من الحالات إلى الحد الأدنى للأجور، وأرباح مؤجلة، وحقوق علاجية جرى تقليصها أو إلغاؤها، في وقت ترتفع فيه تكاليف المعيشة بشكل غير مسبوق

اعتصام اليوم لا يبدو مجرد خلاف عمالياً عابر، بل إنذار حقيقي بأن سياسات الإهمال والتجاهل لم تعد قابلة للاستمرار فعمال السكر، الذين يشكلون العمود الفقري لهذه الصناعة، يرفعون اليوم صوتهم بحقوق واضحة ومحددة، بينما تقف الحكومة والإدارة أمام اختبار حقيقي:

إما الاستجابة الجادة، أو مواجهة موجة غضب عمالياً مرشحة للاتساع في قطاع لا يتحمل مزيداً من الانفجار